

القضاء البريطاني يسجن مجرماً بعد 6 رحلات مشبوهة للسعودية



وكانت محكمة التاج في أكسفورد قد أدانت كامران خان عام 2018 بارتكاب جرائم سمسرة فاصرات لصالح شخصيات نافذة، ودُكِّم عليه بالسجن لمدة ثماني سنوات، ليُفرج عنه في عام 2022 بموجب نظام السجون البريطاني، ولكن مع فرض قيود أمنية مشددة تشمل منعه من السفر إلا للضرورة القصوى لمدة عشر سنوات، وإخطار الشرطة قبل السفر بسبعة أيام، واستخدام جوازه البريطاني المسجل لدى الأمن حصراً.

إلا أن التحقيقات لفتت الانتباه إلى ثغرات وتواطؤ مريب حيث تمكن المدان من السفر إلى السعودية 6 مرات خلال سنة واحدة فقط بين عامي 2025 و2026، مستخدماً جوازه الباكستاني غير المصرح به، بعد حصوله على 6 تأشيرات سياحية متتالية من السفارة السعودية في لندن.

وتنقل بحرية عبر رحلات مباشرة بين مطاري هيثرو والرياض، كما سافر في مناسبتين من الرياض إلى دبي.

وبعد خضوعه لمراقبة دقيقة من الجهات المختصة البريطانية لجمع المعلومات حول تحركاته، فُحص عليه لاحقاً واعترف صراحة بمخالفة شروط الإفراج، واستخدام جواز سفر مخفي عن الأمن، مقرا في الوقت ذاته بحصوله على تسهيلات سعودية، وهو ما اعتبرته الدوائر القانونية أمراً غير مألوف ويثير تساؤلات حادة حول طبيعة علاقاته والدوافع الحقيقية وراء استقباله المتكرر.

وخلال جلسات المحاكمة، رفضت القاضية أبيجيل هودسون، من محكمة المجسرات في شيلستر، مبررات المتهم بشأن أن زياراته كانت بهدف دراسة العلوم الدينية، معتبرة أن هذا التفسير لا ينسجم مع طبيعة السفر المتكرر بتأشيرات سياحية قصيرة الأمد.

ويعكس هذا الحكم القضائي حجم الاختراق والريّة المحيطة بمنظومة التأشيرات السعودية، التي منحت مجرماً مداناً بالاتجار بالقاصرات تسهيلات سياحية متكررة لزيارة أراضيها، مما يفتح الباب أمام تساؤلات واسعة حول أبعاد هذه التحركات المشبوهة والجهات المستفيدة منها في الرياض.